Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2004/WG.5/CP.8
30 November 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق الخبراء حول تحسين نظم الرصد البيئي
في دول منطقة الإسكوا
بيروت، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

ورقة عمل قطرية مقدمة إلى الاجتماع

واقع الرصد البيئي في فلسطين

إعداد
نعيم الخطيب
سلطة جودة البيئة
فلسطين

٠٥٤ - ٥٥٥٥

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

مقدمة تاريخية

- انشأت سلطة البيئة الفلسطينية (PEnA) في ديسمبر ١٩٩٦
- كان محور اهتمامها تطوير التشريعات والاستراتيجيات وادارة الخطط وبامج المراقبة ، بهدف الاستخدام الامثل وحماية البيئة ، وتطوير القدرات الفنية المطلوبة ، ونشر الوعي البيئي
- في نهاية عام ١٩٩٧ تم دمج ساطة البيئة مع ادارة التخطيط البيئي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتم توقيع مذكرات تفاهم لتحويل المسؤليات المتعلقة بالبيئة مع وزارة التخطيط ، ووزارة الصحة ، ووزارة الزراعة
- في شهر اغسطس ١٩٩٨ تم تعيين وزير الدولة لشؤون البيئة ، حيث تم دمج سلطة البيئة في وزارة شؤون البيئة المستحدثة (MEnA)
- في ٦ يوليو ١٩٩٩ اصدر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون البيئة
- في نفس العام اصدرت الوزارة الاستراتيجية البيئية وخطة العمل البيئية الوطنية
- في العام الماضي قام اول رئيس وزراء فلسطيني معين بتشكيل وزاري تقرر فيه تغيير هيكلية الوزارة الى سلطة جودة البيئة (EQA)

الواقع السياسي

- على المدى البعيد ، فان رخاء المجتمع الفلسطيني منوط بسلامة البيئة واستدامة ما يتعلق بها من مصادر طبيعية
- لكن على المدى القريب ، فان سلامة المجتمع الفلسطيني تكمن بالاستقرار السياسي والامني وتحقيق السلام الذي يضمن ملكية الارض والمصادر الطبيعية في المقام الاول
- لقد شهدت السنوات الاخيرةأقسى مراحل التصعيد الأسرائيلي ردا على انتفاضة الاقصى. فقد خضع الفلسطينيين تحت حصار شامل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس
- لقد ارتفع الصراعي العربي-الاسرائيلي الى مستوى اخر وأخذ اشكال اخرى كان لها اشد الاثر على الانسان والبيئة على حد سواء: فقد تم تحت شعار الحفاظ على الامن خرق المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، تدمير البنى التحتية ، خلق عناصر جديدة للتلوث ، تجريف الاراضي الزراعية ، تراكم المخلفات الصلبة والصناعية ، تعطيل المشاريع البيئية القومية مثل مشروع ادارة وتطوير الساحل في غزة ، ومشروع ادارة الخزان الجوفي الساحلي ، ومشروع مكافحة التصحر ، ومشاريع اخرى لتطوير وتأهيل مكبات النفايات الرئيسية ، وكذلك انشاء محطات المعالجة للصرف الصحي

واقع الرصد البيئي _ القطاعات أو الإدارات المختصة بالرصد البيئي في سلطة جودة البيئة

- لا توجد جهة مختصة بالرصد البيئي أو مختبرات مركزية
- تجمع الادارات البيانات كل حسب تخصصه:
  - التراخيص – تقييم الاثر البيئي

- المصادر الطبيعية
- التلوث البحري
- المشاريع

- أغراض جمع البيانات:
  - متطلبات العمل اليومي
  - احتياجات المشاريع
  - القيام بـ Pilot Projects
  - الاستجابة لشكوى أو كارثة بيئية

المؤسسات الخرى خارج السلطة ذات العلاقة بالرصد البيئي

- هناك غياب لجهة مركزية مختصة
- مؤسسات حكومية:
  - البلديات (صرف صحي ، نفايات صلبة ، آبار مياه الشرب)
  - وزارة الصحة (مختبرات)
  - سلطة المياه
  - وزارة الزراعة
  - دائرة الارصاد الجوية
- مؤسسات غير حكومية:
  - NGOs عاملة في مجال البيئة والمياه
  - مؤسسات اكاديمية وجامعات
- مؤسسات دولية:
  - UNRWA (من خلال ادارة خدمات الصرف الصحي والنفايات الصلبة في مخيمات اللاجئين)
- عمليا لا يوجد رصد ذاتي

القضايا والمحددات الخاصة بالتعاون والتنسيق بين الجهات المختصة بالرصد البيئي

- حداثة عهد مؤسسات السلهة الوطنية الفلسطينية فمعظمها ما زال في طور بناء المؤسسة
- عدم الوضوح والتضارب في الصلاحيات والمسؤليات
- الستحواذ بالمعلومة
- ضعف القوانين المختصة بالبيئة ، وعدم وضوحها ، وعدم وجود أليات لتنفيذها
- الاعتماد على اتفاقيات ثنائية ارتجالية لآليات التعاون ، والرجوع الى البيرقراطية

نوع بيانات الرصد البيئي المتوفرة لدى السلطة

- لا توجد عمليات رصد مستمرة كما ذكر آنفا
- هناك بيانات شبه دورية صادرة سلطة المياه بخصوص المياه الجوفية (قياسات طبيعية ، كيميائية ، بكتريولوجية)
- هناك بيانات شبه دورية صادرة عن دائرة الارصاد الجوية
- لا توجد انشطة لرصد المتغيرات البيئية على المستوى القومي
- هناك مبادرة نلتجة عن احد مشاريع الودل المانحة LIFE لتطوير خطة العمل البيئية الفلسطينية (SPEAP) تم من خلالها انشاء لجنة وطنية لرصد متغيات التلوث البحري وأخرى للمياه الجوفية ، وتشمل كل من سلطة جودة البيئة ، سلطة المياه ، وزارة الصحة ، البلديات
- تم وضع خطة عمل لرصد المتغيرات المذكورة في اطار Pilot Projects

أهم المشكلات التي تعوق تشغيل محطات الرصد البيئي

- الوضع السياسي
  - غياب الامن
  - عدم التواصل الجغرافي
  - غياب السيادة وملكية الارض ومصادر المياه
- الرصد البيئي مرحليا قد لا يأتي في مقدمة الأولويات البيئية في فلسطين
- عدم توفر الامكانات والكفاءات الفنية
- عدم الاستدامة (التشغيل والصيانة) عند الاعتماد على مشاريع الدول المانحة

مدى توافق البيانات البيئية مع تلك الصادرة عن هيئات أخرى

- لا يوجد تكامل أو تنسيق في عملية جمع البيانات أو توفيرها
- هناك فردية في اعتماد طرق قياس البيانات أو اعتماد اجراءات ضبط الجودة ان وجدت
- لا توجد اجراءات معتمدة على المستوى القومي (فقد توجد اختلافات مثلا على ترقيم وتحديد موقع آبار المياه فضلا عن منهج القياس)

توفر الكفاءات والقدرات الكافية لتشغيل محطات الرصد البيئي وجمع البيانات وتحليلها

- من حيث المعدات تعتمع سلطة جودة البيئة في سياستها على المعامن الخاصة الخارجية لاجراء الفحوصات فضلا عن الستثمار في مختبرات خاصة بها
- الاجهزة المتوفرة حاليا تشمل:
  - اجهزة محمولة لفحص جودة المياه
  - وحدة متنقلة لفحص جودة الهواء

- محطة ارصاد جوية
- لا يوجد العدد الكافي من الفنيين لتشغيل وصيانة اجهزة رصد خاصة بسلطة جودة البيئة

تواجد برامج نظم المعلومات لتخزين البيانات وتحليلها

- توجد كفاءات محلية وامكانات خاصة بتصميم و تنفيذ قواعد البيانات المطلوبة وتطبيقاتها ، وكذلك لأجراء التحليلات الاحصائية المطلوبة
- لا يوجد أي جهد قائم لاستخدام برامج لضبط الجودة للبيانات البيئية والتحقق منها واستكمال الفجوات في البيانات وتحسين نوعيتها
- نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد مطبقة الى حد ما لتخزين وعرض وتحليل البيانات البيئية لأغراض العمل المذكورة آنفا ، ولكن ليس لاغراض الرصد البيئي تحديدا

اصدار تقارير أو نشرات دورية عن البيانات والمعلومات البيئية

- التقارير والنشرات الصادرة عن السلطة عموما ليست متعلقة بشكل خاص بالرصد البيئي ، أو بنشر بيانات بيئية بل تشتمل على تقارير نهائية عن نتائج مشاريع ودراسات بيئية ، أو متعلقة بقضايا خاصة كالمخالفات السرائيلية للبيئة أو نشرات توعوية تعليمية عن قضايا مثل أضرار محطات التقوية لشبكات الهواتف الخلوية
- لا توجد نشاطات حالية للمشاركة الشعبية في عمليات الرصد البيئي

قوانين بشأن الرصد البيئي

- قانون البيئة يتعرض بشكل شمولي الى قضايا عدة تتعلق بالرصد البيئي مثل تقييم الأثر البيئي والتراخيص الأدارية ، التفتيش والإجراءات الإدارية ، والعقوبات
- يمنح قانون البيئة سلطة جودة البيئة بالتعاون مع الجهات المختصة (بدون تحديدها) الصلاحية لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة بخصوص التأثيرات البيئية ومراقبة المؤسسات والمشاريع المختلفة للتحقق من مدى تقيدها بالمواصفات والمقاييس والتعليمات المعتمدة ، ويعطي مفتشي السلطة صفة الضبطية العدلية لضبط المخالفات والجرائم البيئية كذلك الحق لدخول المنشأت بغرض التفتيش وأخذ العينات واجراء القياسات. للتأكد من تطبيق مقاييس وشروط حماية البيئة ومنع التلوث. كما ينص القانون انه على كل صاحب منشأة أن يقوم بعمليات المراقبة الذاتية حسب المقاييس والشروط التي تضعها السلطة مع الجهات المختصة ورفع التقارير حسب تعليمات السلطة أو أي جهة أخرى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون
- اشكالات بخصوص تشريعات الرصد البيئي:
  - فجوات كثيرة في قانون البيئة فيما يتعلق بالرصد البيئي
  - نقص في التفصيل المطلوب في الاجرائات وتحديد الصلاحيات
  - عدم متابعة آلية تنفيذ القانون

- الوضع السياسي والأمني أثر سلبا على قدرة السلطة على فرض القانون

طرق تبادل البيانات والمعلومات بين الهيئات المختلفة

- ما زالت الوسيلة التقليدية هي المتبعة حيث تطلب البيانات بشكل رسمي ، وغالبا ما ترسل بشكل مطبوع غير محوسب
- قد تتواجد احيانا اتفاقات ثنائية لتبادل البيانات وتحدد آلية التعاون
- هناك بنية تحتية قائمة لربط معظم المؤسسات الحكومية من خلال شبكو معلومات حكومية تشرف عليها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وتوفر الربط المطلوب بين المؤسسات وبعضها وكذلك مع الانترنت وتوفر خدمات كالبريد الالكتروني ونشر المواقع الالكترونية. لكن استغلال هذه الخدمات ما زال دون الحد المطلوب والممكن من حيث عمل قواعد بيانات وتطبيقات مشتركة
- تدعم سياسة سلطة جودة البيئة في اتجاه نشر المعلوة البيئية والبيانات الناتجة عن الدراسات والمشاريع عند الانتهاء منها ، على موقعها الالكتروني:www.environment.gov.ps حيث توجد معظم الوثائق التي تم التعرض لها في هذه الورقة

ربط عملية الرصد البيئي بوضع السياسات القومية البيئية

- بسبب غياب عملية الرصد البيئي تعتمد آلية وضع السياسات القومية البيئية على دراسات مدعمة من مشروعات مختصة يتم من خلالها انجاز مهام تجميع البيانات المطلوبة وتحليلها لانجاز العمل
- هناك اشكالية بخصوص وضع المؤشرات البيئية بالرغم من الاهتمام الحالي بهذا الموضوع فهناك نقص في الامكانات والقدرات الفنية لوضع المؤشرات وكذلك عدم وضوح لماهية المؤشرات المطلوبة على المستوى القومي وعدم ثقة في اعتمادها ونتائج قياسها

المشكلات العامة التي تواجهها نظم الرصد البيئي على المستوى القومي

- المشكلة الأساسية هي غياب نظام للرصد البيئي على المستوى القومي
- على مستوى التشريع ، وجود فجوات في قانون البيئة فيما يختص بالرصد البيئي
- على المستوى الفني ، عدم وجود مؤشرات بيئية وطنية متفق عليها ، وعدم وجود الكفاءات والقدرات المطلوبة
- على مستوى التمويل ، عدم توفر الامكانات المالية لتوفير المعدات وبناء المؤسسات والقدرة المطلوبة لانجاز العمل المطلوب
- على المستوى الاداري ، عدو وجود جهة محددة بهيكلية واضحة مختصة بادارة نظم الرصد البيئي على المستوى القومي ، وعدم وجود آلية تنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة لتكامل الادوار للقيام بالعمل المطلوب

UNESCWA LIBRARY
20015705